

وزير التجارة أصدر قراراً بها إلى جانب المملوكة للدولة أو لحكومة أجنبية

ضم الشركات التابعة للحكومة إلى استثناءات «المستفيد الفعلي»



طارق عرابي

أصدر وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل قراراً وزارياً حمل الرقم 171 لسنة 2025 بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم 4 لسنة 2023 والقرارات المعدلة له، فيما يتعلق بإجراءات تحديد هوية المستفيد الفعلي، لتستثني الشركات التابعة للحكومة من تطبيق القرار، بعدما كان الاستثناء سارياً على الشركات المملوكة للحكومة والحكومات الأجنبية فقط وفقاً للتعديل الصادر بالقرار الوزاري رقم 16 لسنة 2025.

وتضمن القرار الجديد تعديل نص البند رقم 1 من المادة رقم 3 من القرار الوزاري رقم 4 لسنة 2023، لتصبح تسري أحكام القرار على الشركات المملوكة أو التابعة لحكومة دولة الكويت

القرار الوزاري رقم 4 لسنة 2023 المشار إليه، فيما عدا ما ورد بهذا القرار. جدير بالذكر أن القرار الوزاري رقم 4 لسنة 2023 الصادر عن وزير التجارة والصناعة، يهدف إلى تنظيم إجراءات تحديد هوية المستفيد الفعلي في الشركات والمؤسسات لتسهيل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين بيئة الأعمال، ويلزم هذا القرار الشخص الاعتباري بالإفصاح عن بيانات المستفيد الفعلي الذي يمارس سيطرة نهائية عليه، ونصت المادة الثانية من القرار رقم 171 لسنة 2025 على أن يستمر العمل بأحكام

بعد نقل عمليات مصني الغاز المسال في الشعبية وأم العيش من «ناقلات النفط» إليها

تحويل «البتترول الوطنية» باستيراد وتوزيع أسطوانات الغاز وملحقاتها



صدر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» قرار وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل رقم (169) لسنة 2025 بالتعديل على القرار رقم (33) لسنة 1986 بشأن حظر استيراد أسطوانات الغاز بجميع أنواعها وأحجامها وملحقاتها، ليعطي الصلاحية لشركة البترول الوطنية بإدخال أسطوانات ومنظومات الغاز المسال للسوق المحلي إلى جانب شركة ناقلات النفط الكويتية وحظره على غيرها.

وكانت شركة ناقلات النفط الكويتية في الجهة الوحيدة الموكلة باستيراد وتوزيع أسطوانات الغاز المسال وملحقاتها وفقاً للقرار الوزاري رقم 11 لسنة 1986 الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 27 أبريل 1986 والذي يستند إلى المادة الخامسة من قانون الاستيراد رقم 43 لسنة 1964 والحقا بالقرار الوزاري رقم 68 لعام 1980 بشأن منع استيراد منظومات الغاز المسال باختلاف أنواعها والتصريح لشركة ناقلات النفط الكويتية باستيراد تلك المنظومات كجهة وحيدة. يأتي ذلك في خطوة جديدة لتفعيل قرارات مؤسسة البترول الكويتية في نقل عمليات مصني

الغاز المسال في الشعبية وأم العيش من شركة ناقلات النفط الكويتية إلى شركة البترول الوطنية ضمن خطة إجراءات دمج العمليات النفطية. ونص القرار الجديد الذي حمل رقم (169) لسنة 2025 بالتعديل على القرار رقم (33) لسنة 1986 بشأن حظر استيراد أسطوانات الغاز بجميع أنواعها وأحجامها وملحقاتها، ليعطي الصلاحية لشركة البترول الوطنية بإدخال أسطوانات ومنظومات الغاز المسال للسوق المحلي إلى جانب شركة ناقلات النفط الكويتية وحظره على غيرها. وكانت مؤسسة البترول الكويتية قد وجهت بنقل تعبئة مصنع أسطوانات غاز الطبخ للمنازل من شركة ناقلات النفط الكويتية إلى شركة البترول الوطنية، وذلك ضمن جهود المؤسسة لدمج شركات القطاع النفطي بالهيكل الإداري الجديد، إذ أصدر الرئيس التنفيذي نواف السعود كتاباً إلى الرؤساء التنفيذيين للشركات النفطية نشرته «الأنباء» حينها، جاء فيه أن المؤسسة تبذل جهوداً حثيثة لدمج شركاتها التابعة، وذلك في رحلة تحول جديدة للقطاع النفطي، وذلك استجابة لقرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الصادر في شهر مايو 2024 والذي وافق خلاله على مجموعة من الإجراءات الأولية نحو تنفيذ جهود التحول الخاصة بالقطاع، مع إعطاء الرئيس التنفيذي للمؤسسة تحديد الوقت المناسب لبدء الإجراءات.

استمر في كسر الأرقام القياسية ليسجل 3685 دولاراً بنهاية تداولات الأسبوع الماضي

الذهب يحقق مكاسب قوية.. ويستهدف 4 آلاف دولار للأونصة على المدى المتوسط



كونا: استمر الذهب في كسر الأرقام القياسية ليسجل مكاسب قوية للأسبوع الخامس على التوالي عند 3685 دولاراً للأونصة بدعم من أول خفض للفائدة الأميركية هذا العام مع تزايد التوقعات بخفض إضافي قبل نهاية العام، مبيناً أن الاتجاه الأكبر لا يزال يستهدف 4000 دولاراً للأونصة على المدى المتوسط إذا تواصلت دورة التيسير المالي الأميركية وواصلت البنوك المركزية حول العالم شراء الذهب. وعن السوق المحلي أفاد تقرير صادر عن دار السبائك بأن التطورات انعكست على السوق الكويتي إذ بلغ غرام الذهب عيار 24 نحو 36,27 ديناراً، وعيار 22 نحو 33,25 ديناراً فيما سجل كيلو الفضة نحو 467 ديناراً.

الجاري سيكون حاسماً مع صدور بيانات اقتصادية أميركية على رأسها مؤشرات مديري المشتريات وطلبات السلع المعمرة ومطالبات البطالة والقراءة النهائية للنتائج المحلي الإجمالي وأهمها مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي كمقياس لتضخم مفضل لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. وأضاف أنه إذا أظهرت هذه البيانات ضعفاً في الأداء فإنها ستترجم إلى مزيد من الضغوط على الاقتصاد الأميركي، مما يفتح المجال لاختراق الذهب لمستوى 3710 دولاراً للأونصة واستهداف مستوى 3750 دولاراً للأونصة.

في الصادرات الأميركية بفعل ارتباك الرسوم الجمركية. وأفاد بأن هذه التحركات أعادت توجيه التدفقات نحو آسيا وسخت قاعدة صلبة للطلب وبأن العوامل الجيوسياسية أضافت بعداً داعماً مع استمرار التوترات في أوكرانيا والشرق الأوسط وضبابية المفاوضات التجارية وعوامل عززت علاوة المخاطر القائية وإن لم تكن المحرك الأساسي. ولفت إلى أن بقاء الدولار قويا وصعود عوائد الخزانة لعشر سنوات إلى 4,14٪ وارتفاع العوائد الحقيقية إلى 1,76٪ شكل كايحا محدوداً للزخم الصاعد للذهب. ولفت إلى أن الأسبوع

نقطة مئوية أعاد رسم مسار السياسة النقدية إذ كان ضعف سوق العمل المحرك الأساسي للخفض، ما يرجح خفضين إضافيين في شهري أكتوبر وديسمبر المقبلين. وذكر التقرير أن خفض الفائدة يقلل تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الذهب ويعزز جاذبيته كملأ آمن في مواجهة التضخم والاضطرابات، وبين أن الطلب الفعلي أدى دوراً رئيسياً في دعم الاتجاه، إذ بلغت مشتريات الهند أعلى مستوى في 10 أشهر فيما استمر الطلب الصيني لأعلى مستوى، حيث ارتفعت واردات بكن من سويسرا أكثر من ثلاثة أضعاف إلى 35 طناً بالتزامن مع هبوط شبه كامل

جمعت أكثر من 5 مليارات دولار في سبتمبر لتطوير البنية التحتية الرقمية

الذكاء الاصطناعي يدفع عمالقة التقنية الصينية للسندات

«ميتا» و«مايكروسوفت» - مبالغ غير مسبوقه من المال في تطوير الذكاء الاصطناعي، الذي لديه القدرة على تحويل الاقتصادات وحتى تشكيل التوازن الجيوسياسي في العالم. إن تدريب وتشغيل نماذج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي مسعى مكلف نظراً لضخامة قوة الحوسبة والمواهب الهندسية والبنية التحتية المطلوبة.



بلومبيرغ: جمعت شركات التقنية الصينية الكبرى مثل «علي بابا» و«تينسنت» و«بايدو» أكثر من 5 مليارات دولار في سبتمبر لتطوير الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية، مع توقع إنفاق يصل إلى 32 مليار دولار بحلول 2025. تعتمد هذه الشركات على إصدار سندات «ديم سوم» لجمع التمويل، وتسعى لمنافسة الشركات الأميركية التي تنفق مبالغ أكبر بكثير في هذا المجال. وجمعت الشركات في قطاع التقنية الصينية مليارات الدولارات من رأس المال لتطوير قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية الأخرى. وتصدرت مجموعة «علي بابا» و«تينسنت» و«بايدو» موجة

إصدارات السندات، إذ حصلت أكثر من 5 مليارات دولار في سبتمبر وحده. ويتزايد الاستثمار العالمي في الذكاء الاصطناعي منذ إطلاق منصة «تشات جي بي تي» (ChatGPT) من «أوبن إيه آي» (OpenAI) للجمهور في عام 2022. لكن طفرة التمويل تسارعت هذا العام،

موجة التيسير النقدي الجديدة تعكس قلقاً عالمياً من الركود

«الوطني»: البنوك المركزية تواجه مسارات معقدة في ظل اضطرابات اقتصادية وسياسية

كما أبقى بنك إنجلترا سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 4٪ بأغلبية سبعة أصوات مقابل صوتين، إذ دعا عضوان إلى خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. وظل مؤشر أسعار المستهلكين الكلي عند مستوى 3,8٪ على أساس سنوي في أغسطس، أي ما يقارب ضعف المستوى المستهدف البالغ 2٪. وفي المقابل، تباطأت وتيرة نمو الأجور في القطاع الخاص إلى 4,7٪، بينما بلغ نمو الأجور الكلي 4,8٪ على أساس سنوي، في أدنى مستوى يتم تسجيله في 3 أعوام، إلا أنه ما يزال أعلى من المستويات المتوقعة مع المستوى المستهدف للتحكم.



قال تقرير صادر عن البنك الوطني أن الأسبوع الأخير شهد صدور قرارات نقدية حاسمة للبنوك المركزية، إلى جانب عدد من التطورات السياسية والإعلان عن بيانات اقتصادية رئيسية انعكست على حركة الأسواق. ففي الولايات المتحدة الأميركية خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار 25 نقطة أساس إلى نطاق يتراوح بين 4,00 و4,25٪، في أول خطوة تيسيرية لهذا العام بعد 5 اجتماعات متتالية من التثبيت. وجاء القرار بأغلبية 11 مقابل صوت واحد فقط ليعكس قلق صناع السياسة حيال تباطؤ سوق العمل في ظل ارتفاع معدل البطالة إلى 4,3٪، في أعلى مستوى يتم تسجيله في نحو 4 أعوام، وتراجع وتيرة خلق الوظائف إلى ما دون المستوى اللازم للحفاظ على استقرار معدل البطالة. وأكد رئيس الفيدرالي جيروم باول أن خفض الفائدة يمثل «خطوة لإدارة المخاطر»، مشدداً على أن السياسة النقدية ستظل حذرة في ظل استمرار الضغوط التضخمية، إذ استقر مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، المقياس المفضل للفيدرالي، عند 2,6٪ على أساس سنوي في يوليو. وأظهرت التوقعات الاقتصادية الحديثة عبر خارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة توجه الأعضاء نحو خفض الفائدة مرتين إضافيتين بمقدار ربع نقطة أساس خلال العام 2025، أي أكثر بمرّة واحدة مما كان متوقفاً في يونيو، إلى جانب رفع توقعات النمو هامشياً. وجاء رد فعل الأسواق متبايناً، إذ ارتفع الدولار الأميركي، وصعدت عائدات سندات الخزانة لأجل عامين بمقدار 5 نقاط أساس إلى 3,55٪، فيما ارتفعت عائدات السندات لأجل 10 سنوات بمقدار 6 نقاط أساس لتسجل 4,09٪. وأنهى مؤشر الدولار الأميركي تداولات الأسبوع عند مستوى 97,644.

وأظهرت سوق العمل مؤشرات تدل على التوازن، إذ استقر معدل البطالة عند 4,7٪، مع تراجع نمو الرواتب بوتيرة معتدلة. وعلى جانب الطلب، ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0,5٪ على أساس شهري في أغسطس، مرتفعاً للشهر الثالث على التوالي. وخفض بنك إنجلترا حجم برنامج التشديد الكمي من 100 مليار إلى 70 مليار جنيه إسترليني خلال 12 شهراً، مع تعديل هيكل البرنامج بالابتعاد عن إصدار السندات الحكومية طويلة الأجل لدعم استقرار السوق. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأميركي عند مستوى 1,3471، واختتمت زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى المملكة المتحدة بتأكيد رمزي على الوحدة التي تجمع بين البلدين، وإن كان التقدم الفعلي على صعيد السياسات محدوداً. وأشاد رئيس الوزراء كير ستارمر بعمق الشراكة الاستراتيجية، مؤكداً على «العلاقة المتينة» التي تجمع بين الشعبين، فيما ركز الجانبان على تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا والطاقة. ومن أبرز نتائج الزيارة الإعلان عن تعهدات استثمارية ثنائية بقيمة 250 مليار جنيه إسترليني (ما يعادل 338 مليار دولار)، بمشاركة شركات أميركية كبرى مثل مايكروسوفت، إنفيديا، وبلاكستون، مما يرسخ مكنى البنية التحتية التكنولوجية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المملكة المتحدة. إلا أنه على الرغم من الزخم الاستثماري، لم يتم إحراز أي تقدم ملموس على صعيد النزاعات الجمركية المتعلقة بالرسوم الأميركية على صادرات الصلب والويسكي البريطانية، والتي ما زالت تشكل عقبة هيكلية أمام العلاقات التجارية. وعلى صعيد السياسات الخارجية، برزت تباينات واضحة في مواقف الطرفين بشأن فلسطين وأوكرانيا، وإن اتسمت لغة الخطاب بطابع تصالحي. وبصفة عامة، عززت الزيارة أواصر التعاون عبر الأطلسي، لكنها تركت الملفات التجارية والسياسية الجوهرية دون حلول ملموسة، لتبقى الأنظار موجهة إلى المفاوضات المقبلة.

إلى نصف سنوية، موجهها هيئة الأوراق المالية إلى إعطاء الأولوية لدراسة هذه المبادرة، ومن شأن هذه الخطوة أن تعيد رسم معايير الشفافية في الأسواق الأميركية، وتؤثر على تدفق المعلومات للمستثمرين، فضلاً عن انعكاساتها على تركيز الشركات بين الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل وتقلبات الأسواق قصيرة الأمد. وتؤكد هذه التحركات مجتمعة حجم التدخل السياسي المتزايد في الأطر المالية والتنظيمية بالولايات المتحدة. وتراجعت الطلبات الأولية لإعانات البطالة الأسبوعية بشكل غير متوقع بمقدار 33 ألف لتسجل 231 ألف طلب، بعد الارتباك الحاد الذي شهدته الأسبوع السابق، وهو ما خفف من توقعات الأسواق بشأن مواصلة خفض الفيدرالي لأسعار الفائدة خلال العام الحالي. وعلى الرغم من الانخفاض، إلا أن مؤشرات سوق العمل ما زالت تظهر تراجعاً نسبياً في توافر العمالة والطلب عليها.

من جهة أخرى، جاءت مبيعات التجزئة لشهر أغسطس أعلى من التوقعات عند 0,6٪ على أساس شهري، بدعم من زيادة المبيعات باستثناء السيارات بنسبة 0,7٪، مع نمو 9 من أصل 13 فئة فرعية، من ضمنها التجارة الإلكترونية